كلمة معالى الأستاذ/ السيد القصير
وزير الزراعة واستصلاح الاراضى بجمهورية مصر العربية
فى الدورة الـ 42 لمؤتمر منظمة الاغذية والزراعة
تحت عنوان " تحويل النظم الزراعية والغذائية : من الاستراتيجية إلي العمل "
14-18 يونيو 2021

السـيد رئيس المؤتمر العام
السيد الدكتور المدير العام لمنظمة الفاو
السـادة النـواب
السـادة/ الوزراء والسفراء والممثلين الدائمين ورؤساء الوفود وأعضاء وفود الدول الأعضاء بالمنظمة

السيدات والسـادة الحضـور ...

يسعدنى أن أستهل كلمتى بتقديم الشكر لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وعلى رأسها السيد الدكتور/ شو دنيو مدير عام المنظمة على الدعوة الكريمة للمشاركة فى الدورة الـ 42 للمؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة وأنتهز هذه المناسبه لاتقدم بالشكر لمدير عام المنظمة على ما يقوم به من جهود لتحسين الاداره الداخليه للمنظمة واطلاق المبادرات وتعزيز التعاون مع الدول الاعضاء والقطاع الخاص والاوساط الاكاديميه والمجتمع المدنى، وفي هذا السياق أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير للمنظمة علي تقديم الدعم الفنى لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المصرية لتحديث استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في مصر 2030 ووضع خطتها التنفيذية والتي صدرت في اكتوبر 2020 وذلك من خلال برنامج التعاون الفنى الـ Technical Cooperation Program

ويسعدنى أن أتقدم بإسم وفد جمهورية مصر العربية بالتحية إلى جميع المشاركين فى المؤتمر آملاً التوفيق فى إنجاز أعماله وأن يساهم فى تطوير أوجه التعاون بين دولنا .

السيدات والسـادة الحضـور ...

اسمحوا لى أن أعرب لكم عن رؤى وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى بشأن القضايا المعروضة على أجندة أعمال المؤتمر :

ان استراتيجية المنظمة فى نهجها القائم على تحويل النظم الزراعية و الغذائية من الاستراتيجية الى العمل و تناولنا لهذا الموضوع فى جدول اعمالنا يعكس اهميه القرارات التى نتخذها لتعزيز التنمية الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائى لبناء مستقبل أفضل لدولنا خالٍ من الجوع وسوء التغذية وبما يحثنا كحكومات على قطع التزامات اقوى لضمان النهوض بالتغذية وتوفير انماط غذائية صحيه للجميع .

وكما تعلمون حضراتكم بأنه كان هناك اكثر من 690 مليون شخص يعانون من الجوع قبل جائحة كوفيد-19، وقد تسببت الجائحة الى تزايد هذا العدد بمقدار 132 مليون شخص إضافى، مما يلقي الضوء على الاهتمام بالنظم الغذائية فى العالم حيث ربما يتزايد هذا العدد

في السنوات والعقود المقبلة من جراء الصراعات الممتدة، وندرة المياه، ومعدل النمو السكاني االمتزايد، والتغير المناخى، وقلة الموارد الطبيعية.
ان تحقيق الهدف الثاني من أهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن "القضاء على الجوع" هو ضرورة سياسية بالغة الاهمية لأسباب عديدة أهمها: أنه بمثابة اساس للسلام الاجتماعي في دول الاقليم وواحد من أكثر التحديات صعوبة التي تواجهها المنطقة بسبب القيود الشديدة المتعلقة بتوفر الاراضي والمياه لانتاج الغذاء فالدول النامية هي أكبر مستورد للغذاء في العالم ومن هنا جاءت اهمية البحث عن كيفية الاستفادة من إمكانات الحوكمة والتعاون على الصعيد الاقليمي والعالمي من خلال الاهتمام بأربعة مجالات رئيسية وهي: التجارة والابتكار التكنولوجي ، والاستثمار، وتقديم المساعدات، والنظم الغذائية. وأن نسلط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص، ونبحث الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الحكومات لاعادة النظر في كيفية إنماء الغذاء، وتبادله، واستهلاكه، وتجارته.
هذا وقد أكد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية والذي تم تنظيمه في إطار من الشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠١٤ على أهمية اعتماد نهج نظامي غذائي يهدف إلى الترويج لأنماط غذائية صحية والذى يمثل أحد مجالات العمل الست الواردة في عقد الأمم المتحدة للعمل بشأن التغذية، والذي تم الإعلان عنه بواسطة الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أبريل عام ٢٠١٦، في اعتماد نُظم غذائية تتسم بالمرونة وقابلية التأقلم والاستدامة في سبيل تعزيز أنماط غذائية صحية بدءاً من المزرعة وحتى المائدة. وينطوي هذا التوجه على السياسات الغذائية المعنية بجانب العرض (الإنتاج، والحصاد، والتجهيز، والتجارة، والتسويق)، والسياسات المعنية بجانب الطلب، بما في ذلك الترويج والتثقيف في مجال التغذية السليمة، وكذلك السياسات المتعلقة بتسعير المواد الغذائية.

ولا شك ان الدول الناميه تتفاقم فيها مشكله نقص الغذاء ونقص فى النشاط البدنى مقارنه بالمجتمعات المتقدمه التى لا تتواجد فيها هذه المشاكل ومن هنا جاءت اهميه تحويل النظم الزراعية والغذائية من الاستراتيجية الى العمل للحث على التغذية المتزنة السليمة والمرتبطة بالنشاط البدنى حيث ثبت بالدراسات الوطنية فى مصر ان هناك مشكلة كبيرة بالنسبة لسوء التغذية عند الاطفال وخاصة بالمناطق الريفية، والجدير بالذكر ما تناوله المؤتمر الثانى للتغذية بروما 2014 من ان مشكله زياده الوزن والسمنه اصبحت متواجده فى معظم دول العالم المتقدم والدول الناميه على حد سواء .

ان قضايا التكيف الزراعى والتغير المناخى فى بلداننا تشكل تهديداً على حقوق الانسان فى الحصول على الطعام وخاصة فى المناطق الريفيه وهم معرضون بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ، واننى أوكد بالتزام الدوله المصريه بمفاوضات المناخ وانه من الضرورى أن تفى الدول المتقدمه بتعهداتها المتفق عليها منذ مؤتمر باريس المناخى الذى عقد عام 2015 والمتمثله فى توفير الدعم المالى للدول الناميه ودعم اليات نقل التكنولوجيا اليها لبناء قدراتها والتكيف مع تداعيات تغير المناخ مع التركيز بشكل خاص على القطاعات الزراعية وعلى صغار المنتجين الزراعيين .

ان وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى المصرية ترحب بالمبادرة التى أطلقها السيد الدير العام لمنظمة الاغذية **والزراعة الدكتور تشو دونيو " العمل يداً بيد " بمبادئها الخمسة** وذلك من أجل تحقيق الهدفين الاول والثانى من اهداف التنمية المستدامة **(مكافحة الفقر والقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية)** وكذا توحيد جهود المنظمات التابعة للامم المتحدة، واذ تأمل مصر بأن تكون احد المستهدفين من هذه المبادره الهامه وذلك فى ضوء الجهود والتى تبذلها الحكومه المصريه فى اطار مكافحه الفقر والقضاء على الجوع خاصه ان مصر من الدول ذات الكثافه السكانيه العاليه .

ان جمهورية مصر العربية تؤيد مشروع قرار المؤتمر الذى قدمته لجنة الزراعة فى دورتها السابعة و العشرين بشأن احتفال منظومة الامم المتحدة بالسنة الدولية للمراعى والرعاة فى عام 2026 ، كما تؤيد ايضا مشروع القرار الذى قدمته لجنة الزراعة فى نفس الدورة بشأن احتفال منظومة الامم المتحدة بالسنة الدولية لنخيل التمر فى عام 2027 ،كما ان بلادى تؤيد اعلان 12 مايو "يوم دولى للصحة النباتية" كأحد المخرجات الرئيسية للسنة الدولية للصحة النباتية لرفع مستوى الوعى بأهمية الصحة النباتية لمعالجة قضايا الجوع والفقر.

السيـدات والسـادة الحضـور ..

إن استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر ترتكز على الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة من أرض ومياه ورأسمال وإدارة وتكنولوجيا بهدف تحقيق معدل نمو زراعى سنوى يصل إلى حوالى 4% سنوياً وتحقيق درجة أعلى من الأمن الغذائى وتوفير المواد الخام الزراعية اللازمة للصناعات الوطنية وزيادة الصادرات الزراعية وتحسين دخول ورفع مستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين ولتحقيق ذلك فإن الاستراتيجية ترتكز على عدة محاور **أهمها التوسع الزراعى الرأسى** من خلال زيادة إنتاجية وحدة الأرض ووحدة المياه ، وتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية **والتوسع الزراعى الأفقى** من خلال استصلاح واستزراع 1,5مليون فدان والمشروع القومى لترشيد مياه الرى والمكافحة المتكاملة للآفات والأمراض النباتية والتوسع فى التصنيع الزراعى وإعادة تدوير المخلفات الزراعية وزيادة الصادرات الزراعية الطازجة والمصنعة وتشجيع الاستثمار الزراعى الخاص المصرى والعربى والأجنبى ودعم المؤسسات الزراعية وخاصةً فى مجال البحوث والإرشاد والتسويق والائتمان والتعاون الزراعى مع المنظمات الأهلية غير الحكومية ودعم دور المرأة فى التنمية الزراعية والريفية.

السيـدات والسـادة الحضـور ..

فى ختام كلمتى اسمحوا لى أن أتوجه بخالص التحية والشكر لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة . وأن مصر تتطلع إلى استمرار المشاركة الفعالة مع المنظمة وتكثيف أوجه التعاون فى ظل إدارة السيد الدكتور/ شو دينو وتؤكد دائماً مساندتها ودعمها لهذه المنظمة العريقة إيماناً بما تقوم به من جهود فى سبيل تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة والأمن الغذائى على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية ، كما تضع مصر إمكانياتها وخبراتها الزراعية فى خدمة برامج ومشروعات المنظمة وخاصةً فى دول الجنوب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،